حلب من قاطرة الإنتاج إلى اقتصاد الريع.. هل ستكرّر سيناريو بيروت؟

NINAR PRESS
نينار برس
نضيء الحقيقة

الورقية المستقلة الأولى بعد التحرير

العـدد 28 ـ الأحـــد 10 أيـــار «مـــايـــو» 2026

www.ninarpress.net

محاكمة عاطف نجيب واعتقال أمجد يوسف
اختبار مبكر للعدالة الانتقالية السورية

النفايات تهدد سياحة دمشق
4

التغيير الوزاري وإصلاح المسار
9

شرق سورية هو مرتكزها.. فما الذي يجب فعله؟

الافتتاحية

تشكيل هيئة عليا لتنمية المنطقة الشرقية.. الحصان أمام العربة

أسامة آغي

نشرت صحيفة نينار برس مقالات ورؤى اقتصادية عن موضوعة: «تشكيل هيئة عليا لتنمية المنطقة الشرقية من سوريا». وقد ذهبت الرؤى إلى توافق رئيس هو: «المنطقة المفيدة في سوريا هي المنطقة الشرقية منها» وذلك باعتبارها أغنى مناطق سوريا بالمياه الجارية «أنهار الفرات ودجلة والخابور»، إضافة إلى مساحاتها الزراعية الصالحة لزراعة المحاصيل الزراعية الكبرى كالقمح والشعير والقطن، وبواديها التي ترعى فيها غالبية قطعان الأغنام العواس السورية، وامتلاكها لثروات باطنية مثل النفط والغاز والملح وثروات أخرى.

وجاء في المقالات والرؤى أن المنطقة الشرقية بمحافظاتها الثلاث هي الأقل تنموية قياساً إلى باقي محافظات القطر، وهذا ما دفع أصحاب الرؤى الاقتصادية إلى المطالبة بتشكيل هيئة عليا لتنمية هذه المنطقة الواسعة والغنية في آن.

تستند الرؤى الاقتصادية حول هذه الموضوعة إلى حقيقة ملموسة، وهي، أن حكومة العهد الجديد بقيادة الرئيس أحمد الشرع تريد نقل سوريا من وضعها الذي تركه عليها نظام الإبادة الأسدي من دمار واقتصاد في أدنى مستوياته، إلى دولة قادرة على النهوض التنموي والحضاري، وهذا يحتاج إلى رؤية تنموية استراتيجية.

إن تشكيل هيئة عليا لتنمية المنطقة الشرقية ضرورة حاسمة، وتتمثّل بمقولة مشهورة «العربة لا تسير إلا إذا كان الحصان أمامها».

فالذهاب إلى البدء بالتنمية الاقتصادية يعني استثمار ثروات المنطقة الشرقية بهذه العملية، لأن هذه الثروات موجودة وغير محدودة، وهذا يقود إلى وضع حصان التنمية أمام العربة السورية.

أما الاعتقاد بغير ذلك بما فيه الاستفادة من أموال في الصندوق السيادي السوري، فهي ضرورة أيضاً، ولكن ليست أهم من توظيف ثروات المنطقة الشرقية في التنمية المستدامة.

هذا النهوض الاقتصادي المأمول لا يمكن أن يكون عادلاً وناجحاً والبيئة المنتجة له متخلفة اقتصادياً واجتماعياً، كذلك لا يمكن جعل قضية تنمية المنطقة الشرقية قضية تتبع لعمل وزارات الدولة ضمن خططها الاعتيادية، فهذه التنمية تحتاج إشرافاً حقيقياً من قيادة العهد الجديد، وتحتاج كذلك إلى استقلالية حقيقية لعمل الهيئة يحددها نظامها الداخلي.

إن تشكيل هيئة عليا لتنمية المنطقة الشرقية سيجعل من عملية التنمية المستدامة في هذه المنطقة وفي سوريا عملية شاملة، حيث ستذهب الاستثمارات إلى مناطق الإنتاج الزراعي، ومناطق استخراج الثروات، وهذا يحتاج إلى تطوير وتنمية القدرات التقنية للعاملين في حقول التنمية المستدامة.

إن الاهتمام العالي بتنمية المنطقة الشرقية يعني تحويل الطاقة البشرية الكبيرة في محافظاتها الثلاث إلى قوة عمل متقدمة تستطيع مراكمة القيمة الزائدة الناتجة عن الإنتاج الواسع والمتطور.

السوريون يريدون أن يكون حصان عربة التنمية في مقدمتها، وليس خلفها، فهل ستعمل الحكومة المنتظرة والقيادة السياسية للعهد الجديد على تحقيق القفزة الكبرى الملموسة للتنمية السورية الشاملة؟ السوريون في انتظار.

سـوريـا.. وفـخ الهـويـات

صفوان جمّو

منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، لم تعد سوريا مجرد بلد يعاني من حرب أهلية مدمرة. تحولت إلى أرض يتصارع فيها الناس على الهويات. كل جماعة سواء كانت سنية، أو علوية أو كردية أو مسيحية أو غيرها بدأت تنظر إلى نفسها كضحية تاريخية، وترى في الآخر عدواً يهدد وجودها. الهوية التي كانت يوماً مصدر فخر وانتماء، تحولت إلى فخ كبير يقسم المجتمع إلى كتل متنافرة، ويحول السوريين إلى جزر معزولة بدلاً من شعب واحد متماسك.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تغيرت طبيعة الصراعات في العالم. حلت الهوية محل الطبقة الاجتماعية، وغلبت الثقافة على الاقتصاد. وفي سوريا تجلى هذا التحول بأقسى صوره. خطابات الهوية بنيت على تمجيد الـذات وعلى شيطنة الآخـر. كل طرف يردد «نحن الأصليون»، و«هم الغزاة»، و«نحن المظلومون»، و«هم الظالمون». غذت هذه الخطابات مظلوميات حقيقية، لكنها استُغلت أيضاً لإشعال نار الفتنة والانتقام. النتيجة كانت تفتت الـدولـة الوطنية، وتحول سوريا إلى ساحة مفتوحة للتدخلات الخارجية. قوى إقليمية ودولية لم تتردد في نفخ النار في الهويات لتفكيك البلد من الداخل، فأصبحت الهويات الفرعية تهديداً وجودياً للوحدة السورية.

ومع مرور السنين، ظهر فراغ عميق. تراجعت المشاريع الكبرى سواء القومية والإسلام السياسي واليسارية فملأ هذا الفراغ مزيج من الخوف والغضب والحرمان. هنا دخلت الشعبوية، مستغلة معاناة الناس لتقدم حلولاً بسيطة تجمع بين الوعود البراقة والسلطوية. إنها مرض العصر الحديث، تشبه الفاشية في قدرتها على استعداء الآخر واستثمار الخوف.

لكن الخروج من هذا الفخ لا يزال ممكناً، إذا تحملت جميع الأطراف مسؤولياتها.

على السلطة أن ترفع راية المواطنة فوق كل الهويات، وتجعلها إضافة إلى الوطن لا سبباً لتمزيقه. يجب أن تسن تشريعات تجرم خطاب الكراهية والتحريض، وتعمل على مصالحة وطنية حقيقية تعترف بالتعدد الـسوري دون أن تسمح له بأن يتحول إلى انقسام. كما عليها أن تستبق المشكلات بمعالجة جذور الحرمان من خلال عدالة اجتماعية حقيقية، وفرص متساوية لكل السوريين، ومشروع وطني جامع يركز على الإعمار والمستقبل المشترك بدلاً من الماضي الأليم.

أما النخب سياسياً ودينياً وإعلامياً وثقافياً فعليها مراجعة خطاباتها جذرياً، ونبذ التعبئة الطائفية، والترويج لقيم التسامح والتعايش، وإنتاج رواية وطنية بديلة تجمع بدلاً من أن تفرق.

وعلى المجتمع المدني أن يلعب دور الوسيط الأمين، فيكشف ممارسات الكراهية أينما وجدت، ويطلق مبادرات مصالحة شعبية، ويـدافـع عن حقوق الضحايا دون تمييز هوياتي، ويضغط من أجل قوانين تحمي التنوع وتعاقب التحريض.

بـدون تضافر جـهـود السلطة والنخب والمجتمع المدني، سيبقى الخروج من الفخ حلماً بعيد المنال.

في النهاية، الديمقراطية هي الطريق الأفـضـل والأكـثـر اسـتـدامـة. ليست الديمقراطية مجرد صناديق انتخاب، بل هي نظام يحمي كرامة كل مواطن، ويحترم تنوع الهويات، ويبني على الأمل لا على الخوف. هي التي تسمح للسوريين بأن يعيشوا معاً كشركاء متساوين في وطن واحد.

الأمل لا يزال موجوداً، لكن الوقت يضيق. فإما أن ننهض جميعاً لنهزم شيطنة الآخر، أو نبقى أسرى فخ الهويات إلى الأبـد.

بيـن العدالـة والقتـل

حسام بدرخان

لا شـك أن العدالـة هي مطلب مُحقٌّ لـكل الضحايا بغض النظر عـن أديانهـم وأعراقهم وانتماءاتهم السياسـية والمناطقية ولكن؛ حين تغيب العدالة فما هو الحلّ؟

هناك نوعان من الحلول يلجأ الضحايا إليها في حال عدم تحقق العدالة التي يطلبونها وهي:

الأول: القانون

يلجأ قسـم من الضحايا إلى القانون لتحصيل حقهم في حال عدم حصولهم على حقوقهم من خلال المؤسسـات العاملـة فـي المجـال الـذي تعرَّضـوا فيـه لأي نـوع من الانتهاكات.

الثاني: الحصول على حقوقهم بأنفسهم

يلجـأ قسـمٌ آخـر مـن الضحايا للحصـول علـى حقوقهم بأنفسـهم عنـد تقاعـس أو تباطؤ أو إهمال المؤسسـات المسـؤولة عن تحصيل حقوقهم سـواء باسـترداد ما تم اغتصابـه منهـم بالقوَّة أو الانتقام مـن القاتل في حالات القتـل وهنا تدخل هذه المجموعـات ضمن حالات القتل خارج القانون.

وفي الحالة السـوريَّة وبعد سـقوط النظام الأكثر وحشيَّةً على مرِّ العصور بات القتل خارج القانون يُشـكِّلُ تهديداً للأمـن العـام (مثـل قتـل أبريـاء كانـوا قـرب الشـخص المُسـتهدف) وتهديـداً آخـر للاسـتثمارات التـي تـمَّ توقيعها مع الحكومة الانتقالية التابعة لسـلطة دمشـق الحاليَّة.

هنا يبرزُ السـؤال الأكثر إلحاحاً: من هو المسـؤول وما هو الحل؟

المسـؤول في نظـر المحللـين والقانونيين هو السـلطة الحاكمة في دمشق أولاً وغياب القانون ثانياً.

فمعظم المحللين يرون أن سـلطة دمشـق تتسـاهل في معاقبـة المتهميـن بالضلوع فـي جرائم قتـلٍ وتعذيب وإخفـاءٍ قسـري بحجـة عدم توفُّـر الدليل وقـد دعَّمَ هذه النظريَّة إصدار الرئيس الشـرع مرسـوم عفـو عام مُخالفٍ للقانـون. فهـذا المرسـوم الحصـول يسـتوجب موافقة البرلمـان الـذي لم ينعقد بعـد والذي يُنتظـر منه إصدار

حشد بمشاركة 100 ألف في باريس..

تظاهرات كبرى لدعم الجمهورية الديمقراطية وتحدي إعدامات النظام الإيراني

يستعد الإيرانيون في الشتات لتنظيم تظاهرات حاشدة وتجمع ضخم في العاصمة الفرنسية باريس في العشرين من يونيو/حزيران، بمشاركة يُتوقع أن تتجاوز مائة ألف شخص. ويتزامن هذا الحدث البارز مع الذكرى الخامسة والأربعين لانطلاق المقاومة الوطنية ضد النظام الكهنوتي، وهو اليوم الذي يُعرف في إيران بـ يوم الشهداء والسجناء السياسيين.

ويهدف هذا الحشد الاستثنائي، الذي سيشهد مشاركة واسعة من نواب وبرلمانيين ومسؤولين كبار سابقين وخبراء سياسيين من ضفتي الأطلسي، إلى توجيه نداء عاجل للمجتمع الدولي للتحرك الفوري لوقف موجة الإعدامات السياسية المتصاعدة، والمطالبة بتأسيس جمهورية ديمقراطية وحرة.

إرادة لا تنكسر: دماء الشهداء في 20 أبريل تشعل موجة تمرد جديدة ضد نظام الولي الفقية

أخفقت حملة الإعدامات المسعورة في ترهيب وحدات المقاومة، رغم ارتقاء القائد حامد وليدي ومحمد معصوم شاهي في 20 أبريل. ورفع النظام حصيلة الإعدامات إلى 16 شهيداً خلال ثلاثة أسابيع، بينهم ثمانية من مجاهدي خلق وثمانية من ثوار الانتفاضة، في محاولة يائسة لإخماد لهيب الثورة الذي بات يحاصر أركان النظام في كل زقاق ومدينة.

موجة إعدامات تفضح رعب الديكتاتورية من المعارضة المنظمة

أطلق النظام الإيراني حملة إعدامات مسعورة ضد السجناء السياسيين بوتيرة لم يشهدها طيلة العقود الثلاثة الماضية. وتستهدف هذه الحملة القمعية بشكل أساسي أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، بوصفها حركة المقاومة الرئيسية والأكثر تنظيماً. فخلال الأسابيع القليلة الماضية فقط، تم إعدام العشرات من المعارضين، من بينهم ثمانية من أعضاء المنظمة، بينما يقبع أحد عشر عضواً آخرون في طوابير الموت بانتظار تنفيذ أحكام الإعدام، مما أثار قلقاً بالغاً لدى المنظمات الحقوقية ومسؤولي الأمم المتحدة.

ولا تقتصر آلة القتل على أعضاء المقاومة المنظمة، بل طالت شباب الانتفاضة والأبطال الرياضيين الذين اعتُقلوا خلال احتجاجات يناير 2026. وتؤكد هذه الإعدامات الممنهجة أن النظام يستخدم القتل برعاية الدولة لزرع الخوف ومنع اندلاع ثورة عارمة جديدة، مما يثبت رعبه الحقيقي من قوة الشارع والعمل المنظم.

خطة النقاط العشر.. خارطة طريق نحو جمهورية ديمقراطية

وسيعبر المشاركون في هذه التظاهرات عن دعمهم المطلق للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، وهو التحالف الذي أمضى أربعة عقود في الدفاع عن حقوق الإنسان والسعي لإقامة حكومة علمانية. وتبرز في هذا السياق خطة النقاط العشر الشاملة التي طرحتها السيدة مريم رجوي، الرئيسة المنتخبة للمجلس الوطني لفترة الانتقال، والتي حظيت بدعم دولي واسع.

وترتكز هذه الخطة على مبادئ ديمقراطية أساسية تشمل إجراء انتخابات حرة ونزيهة، والفصل الكامل بين الدين والدولة، والمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الأقليات. كما تدعو بشكل حاسم إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وتفكيك البرنامج النووي لـ النظام الإيراني، وتأسيس علاقات سلمية مع الغرب ودول الجوار كبديل للسياسات العدائية الحالية.

أفشين علوي لإذاعة أوروبا: إجماع وطني على رفض الاستبداد بجميع أشكاله

أكد أفشين علوي أن مطلب إسقاط النظام يمثل إجماعاً شاملاً يتجاوز التنوع العرقي والسياسي في إيران. وأوضح أن شعار الانتفاضة المركزي "الموت للطاغية، سواء كان الشاه أو الملالي" يعكس وعي الشعب بضرورة إنهاء كافة أشكال الديكتاتورية. وشدد على أهمية تنظيم هذه القوى المتنوعة في جبهة موحدة لتحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود.

سقوط الاسترضاء ورفض قاطع لـ نظام الشاه ونظام الملالي

لقد شهد المشهد الجيوسياسي تحولات جذرية منذ اندلاع النزاع العسكري في الثامن والعشرين من فبراير، حيث استغل النظام الإيراني هذا الصراع الخارجي كذريعة وستار دخاني لتشديد القمع الداخلي. إلا أن المراقبين والمعارضة يؤكدون أن الحروب الخارجية لم ولن تحل الأزمات العميقة المتجذرة داخل البلاد.

ويؤكد المجلس الوطني للمقاومة أن كلا من المواجهات العسكرية الخارجية وسياسات الاسترضاء الدبلوماسية العقيمة قد فشلت في إحداث أي تغيير ملموس. ولذلك، تُطرح الطريق الثالثة كحل جذري يتماشى مع إرادة الشعب الإيراني الذي أعلن مراراً وتكراراً رفضه القاطع للعودة إلى استبداد نظام الشاه البائد أو البقاء تحت نير ديكتاتورية نظام الملالي الحالي. ومن خلال إعلانه عن تشكيل حكومة مؤقتة في أواخر فبراير، أبدى المجلس الوطني جاهزيته التامة لإدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لضمان وصول إيران إلى أول انتخابات حرة.

في الختام، ستؤكد هذه التظاهرات الضخمة في باريس على تنامي الإجماع الدولي بأن الطريق الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار الإقليمي يكمن في الوقوف إلى جانب الشعب الإيراني ودعم سعيه المشروع والمستمر لتأسيس جمهورية ديمقراطية تمثل إرادته الحرة.

عن موقع «يورو ريبورتر»

خـــارج إطـار القـــانون

تشريعات جديدة بدل المعمول بها منذ قرابة قرن من الزمن. وحالة الغضب لا تخفى على أحد، بل وتعجُّ مواقع التواصل الاجتماعي بمقاطع تطالب بمحاسبة المجرمين (بحسب وصفهم)، وقد لوحظ ازدياد وتيرة المطالبات بعد انتشار مقاطع لتعذيب مدنيين في سجن صيدنايا سيء السُمعة ومشفى تشرين العسكري واكتشاف الناس أن الأقراص الصلبة الخاصة بحواسيب سجن صيدنايا (الهاردات) كانت موجودة عند الدخول إليه.

ومع أنَّ الفيديوهات قديمة لكنها أشعلت جمراً كان يُحرق قلوب عائلات الضحايا بصمت فلا أحد يمكنه نسيان فلذات أكباده كما زعمت أخت أمجد يوسف حين قالت: «لو قتلوه حينها كنا نسيناه».

لكن لسلطة دمشق رأيٌ آخر وهو أن محاسبة مجرمي النظام سيفتح جرحاً لدى عائلاتهم وسيؤخر تحقيق السِّلم الأهلي الذي تسعى بكل طاقتها لتحقيقه، تمهيداً للبدء بأعمال الاستثمار التي وقّعت عقودها بمليارات الدولارات.

ما الحل؟

لا يبدو أن وضع الحواجز على مداخل الأحياء التي يقطنها معظم المنتسبين إلى جيش بشار الأسد يُجدي نفعاً فعمليات القتل المنسوبة إلى (مُلثمين مجهولين) لم تتوقف ولا يبدو أنها ستتوقف قريباً.

كما أنَّ حالات الاعتقال التي طالت عدداً ممن تم كشف تورطهم في عمليات قتلٍ خارج القانون لم تُسهم في تخفيف هذه العمليات.

في حين أنَّ القانون البالي الذي لا زال ساري المفعول حتى اليوم بات يُشكِّل ظُلماً آخر للضحايا، فالنظام البائد قام بتفصيله ليحمي عرشه وليس ليصون كرامة المُواطن، في حين أنَّ سلطة دمشق لم تتمكن حتى الآن من تطبيق قوانين جيِّدة تم سنُّها بعد سقوط نظام الأسد ومنها قانون مُخالفات السير وقانون مُخالفات النظافة، ما يفتحُ باباً جديداً لمناقشة موضوع عدم استقالة أيٍّ من شاغلي المناصب رغم عدم نجاحهم في أيِّ إنجاز يكبحُ جِماحَ النَّقد الشَّعبي لشاغلي المناصب بعد هروب الأسد إلى روسيا.

أمَّا هيئة العدالة الانتقالية فلم تنجح في رأب الصَّدع ولملمة الأرواح المُتعبة لدى السوريين حتى الآن على الأقلّ.

النفايات تهدد سياحة دمشق

تعد النظافة والبيئة النظيفة الركيزة الأساسية لضمان استدامة النشاط السياحي والاستثمار السياحي في المستقبل. تشكل القمامة تحدياً كبيراً للسياحة، ما ينفر السياح ويقلل من جاذبية الوجهات السياحية.

جيهان الخلف

في مدينة دمشق، التي تعتبر الوجهة الأولى لأي زائر إلى سورية تحوّلت أكوام القمامة إلى مشهد يومي، ومع قدوم الصيف وارتفاع الحرارة، بدأ انتشار الروائح الكريهة في الشوارع، ويتزايد خوف سكان الأحياء من انتشار الحشرات والجرذان التي تجد في هذه الأكوام البيئة المناسبة للعيش والتكاثر.

يقول ماجد السعيد إن النفايات التي تُرمى على الأرض تتعرض للنبش من قبل القطط والكلاب، ما يجعلها بيئة مناسبة لنقل الأمراض.

يضيف السعيد: إن «جمع القمامة لم يعد بشكل يومي كما كان قبل سنوات، فالشاحنة قد تأتي لمرة واحدة في اليوم، وفي بعض الاحياء المزدحمة لا تستطيع سيارات القمامة المرور نتيجة إغلاق الشارع بسبب السيارات ما يضطر العائلات لرمي أكياس القمامة بجانب الحاويات الممتلئة، أو يلجأ بعضهم إلى حرقها، من ناحية أخرى تتراكم القمامة في الأحياء التي تعاني من اكتظاظ سكاني كبير، ما يزيد صعوبة إيجاد مكان مناسب للحاويات.

وتابع السعيد: يشكو السكان من نقص الحاويات أساساً، ما يدفعهم لتجميع القمامة في نقاط عشوائية أو رميها قرب المدارس والمحال.

تتفاقم مشكلة تراكم القمامة في المواقع السياحية وخاصة على جوانب الطرق وفي مناطق التنزه المعروفة، من شأن هذا الإهمال أن يشوه صورة دمشق ويهدد تراثها الثقافي والسياحي.

ولمواجهة هذه التحديات، فإن إدخال وحدات إعادة التدوير المتنقلة من شأنه أن يعزز بشكل كبير قدرات إدارة النفايات في المناطق المزدحمة والتي تشهد حركة مرور كثيفة.

التأثيرات السلبية للقمامة على السياحة

النفايات الملقاة عشوائياً تضر بصورة الوجهات السياحية وتحد من استدامتها. كما تعمل على تدمير جمالية المدينة وتشويه المظهر العام، وتزيد من خطر الحرائق وإتلاف الطرق والحدائق العامة.

يمكن اتباع مجموعة من الإجراءات العملية التي تساهم في تقليل الأضرار والحفاظ على نظافتها.

جهود وحلول مقترحة

- نشر الوعي والتثقيف من خلال وضع لافتات إرشادية تحذر من أضرار القمامة على البيئة والإنسان.
- تنظيم حملات توعية عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والمناهج الدراسية حول أضرار رمي النفايات صحياً وبيئياً.
- المبادرات المجتمعية كتنظيم حملات تنظيف تطوعية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وإشراك المجتمع المدني في إيجاد حلول محلية.
- تنظيم مسابقات أو فعاليات ثقافية تشجع على تبني سلوكيات إيجابية.
- حملات تنظيف دورية ومبادرات تحفيزية من خلال تقديم مكافآت مقابل الممارسات الصديقة للبيئة تحفيز الأطفال على جمع القمامة مقابل هدايا.

إدارة النفايات بفعالية

- زيادة حاويات القمامة في الأماكن الاستراتيجية وعلى مسافات قريبة من بعضها بعضاً في الأماكن السياحية وفصل الحاويات لتشجيع إعادة التدوير، مثل تخصيص حاويات للبلاستيك، الورق، والزجاج.
- فرز النفايات العضوية وتحويلها إلى سماد واستخدام حاويات مزودة بغطاء أن أمكن لتجنب الروائح وتجمع الذباب وتوفير حاويات قمامة كافية.
- الالتزام بأوقات ومواقع رمي القمامة المحددة في كل منطقة، وفرض غرامات وعقوبات على المخالفين.
- وضع قوانين واضحة تمنع رمي القمامة، وتشديد الرقابة في المواقع السياحية وزيادة عدد المفتشين في أوقات الذروة.
- تركيب كاميرات مراقبة للحد من التصرفات غير المسؤولة، مع احترام الخصوصية.
- تعزيز البنية التحتية وفرض العقوبات باتباع هذه الإجراءات.

يمكن أن يصبح الحفاظ على المواقع السياحية من القمامة جزءاً من ثقافة المجتمع المحلي، ما يعزز من جمال البيئة ويحافظ عليها للأجيال القادمة.

إصلاحات عامة

من ناحية أخرى بدأت محافظة دمشق بمشروع تأهيل وصيانة عامة للطرق الرئيسية، حيث تشمل الأعمال قشط الطبقة الإسفلتية وإعادة التزفيت (مثال: شارع بغداد) كما باشرت مديرية دوائر الخدمات بترميم الأطاريف الخاصة بالأرصفة (مثل حي الشام الجديدة) وأعلنت مديرية الصيانة عن تنفيذ إصلاحات شملت معظم شوارع دمشق، بما في ذلك تبديل أجزاء من خطوط الصرف الصحي وتنظيف بردى.

لو تركت محافظة دمشق خطة الإصلاحات إلى ما بعد النظافة لساعد ذلك في رسم خريطة جديدة للشوارع مع تخصيص أماكن لحاويات القمامة.

إن نظافة المواقع السياحية أولوية لأنها تعكس الوجه الحضاري للمجتمع، وتعد التزاماً ومسؤولية مشتركة بين الزائر والجهات المختصة، فالسياحة ركيزة أساسية للدخل القومي، وتساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وجذب العملات الأجنبية، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية.

من درعا، حيث اندلعت شرارة الاحتجاجات السورية عام 2011، إلى حيّ التضامن الذي تحوّل لاحقاً إلى أحد أكثر رموز العنف كثافة في الذاكرة السورية، وصولاً إلى مخيم اليرموك الذي عاش الحصار والتهجير، يعود السوريون اليوم في ألمانيا إلى سؤال يبدو بسيطاً في ظاهره، لكنه ثقيل في أثره: هل بدأت العدالة الانتقالية فعلاً، أم أنها ما تزال وعداً مؤجلاً؟

السوريون في ألمانيا: محاكمة عاطف نجيب واعتقال أمجد يوسف
اختبار مبكر للعدالة الانتقالية السورية

إعداد: خالد المحمد

داخل مدرسة قُانه آيكل الثانوية الشاملة في مدينة هيرنه الألمانية، في ولاية شمال الراين-وستفاليا، اجتمع معلمون سوريون وفلسطينيون في فعالية حوارية تزامنت مع تطورات قضائية لافتة، أبرزها اعتقال أمجد يوسف وبدء محاكمة عاطف نجيب، أحد الأسماء المرتبطة بالبدايات الأولى لأحداث درعا. ومع هذه التطورات، تحولت القاعة إلى مساحة لاختبار معنى العدالة نفسها: هل هي مسار قانوني متأخر، أم إعادة تشكيل لرواية ما حدث؟

التقت صحيفة نينابرس عدداً من المعلمين والمنظمين داخل ألمانيا لتتبع كيف تتحول الذاكرة السورية من سردية شخصية إلى نقاش حقوقي مفتوح على المستقبل.

لم يكن السؤال نظرياً: ماذا يعني أن يبدأ القضاء بالتحرك بعد أكثر من عقد؟ وماذا يتبقى من الذاكرة حين تنتقل إلى قاعات المحاكم؟

المدرسة: حين تتحول الذاكرة إلى معرفة:

لم يبدأ النقاش من السياسة، بل من فجوة أولية: كيف يُشرح ما حدث في سوريا لمن لم يعشه؟

يقول الأستاذ يوسف العويدات، وهو من أبناء درعا:

"معظم المدرسين الألمان لا يملكون معلومات كافية عن القضية السورية... هذه الفعالية كانت محاولة لتوضيح ما جرى."

لكن ما بدأ كعرض توضيحي سرعان ما تحول إلى شهادات شخصية مكثفة:

"كان هناك اهتمام واضح، طُرحت أسئلة كثيرة، وحاولنا الإجابة بقدر ما يسمح به الوقت لنقرب الصورة."

أما الأستاذ يامن العبد الله، من أبناء حي التضامن، فيرفض منذ البداية الفصل بين المعرفة والتجربة:

"لم نأتِ لنروي رواية بعيدة، بل لننقل تجربة عشناها نحن، بكل ما فيها من ألم وتعقيد."

في هذه القاعة، لم تعد المدرسة مساحة شرح، بل فضاءً تتقاطع فيه المعرفة مع الذاكرة، ويتحوّل فيه "الدرس" إلى شهادة حيّة.

من درعا إلى التضامن: ذاكرة واحدة بأماكن متعددة:

في الشهادات، لا تظهر المدن السورية كجزر منفصلة، بل كامتداد واحد لتجربة عنف طويلة.

تقول الأستاذة هبة زغموت، من أبناء مخيم اليرموك:

"العدالة بالنسبة إلي ليست قانوناً فقط، بل إنصاف لمعاناة الناس الذين فقدوا أبناءهم."

وتضيف:

"لا يكفي أن تكون العدالة قانونية، يجب أن تعكس حجم الألم الحقيقي."

أما الأستاذة دارين العبد الله، من حي التضامن، فتدفع الذاكرة نحو أقصى درجاتها الشخصية:

"كونك تنتمي إلى حي التضامن، فأنت تعرف كل من فيه تقريباً... هذه ذاكرة أليمة لا تغيب."

ثم تضيف:

"دائماً أتساءل: من كان في تلك الحفر؟ هل دُفن حياً؟ هذا السؤال لا يغادرني."

وتختم بجملة تختصر التجربة الجمعية:

"كل السوريين شربوا من نفس الكأس... مهما اختلفت المدن."

العدالة الانتقالية: بين الرمزية والبنية:

تأتي هذه الشهادات في لحظة تتقاطع فيها السياسة مع القضاء، وتعود فيها مفردات العدالة الانتقالية إلى الواجهة، لكن هذه المرة بوصفها سؤالاً عملياً لا نظرياً.

يرى فضل عبد الغني، المدير التنفيذي للشبكة السورية لحقوق الإنسان، أن ما يجري، رغم رمزيته، يكشف حدود الإطار القانوني القائم. إذ تُدار بعض القضايا وفق قانون العقوبات السوري لعام 1949، وهو قانون لا يتضمن توصيفاً صريحاً لجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، بل يعالج الأفعال كوقائع فردية معزولة.

عدالة تلاحق ذاكرة موزعة على العالم

بين درعا التي بدأت منها الحكاية، والتضامن الذي كشف عمقها، ومخيم اليرموك الذي جسّد التهجير، تقف الذاكرة السورية اليوم في المهجر أمام اختبار يتجاوز الماضي نحو المستقبل.

لم يعد السؤال ببساطة: هل تتحقق العدالة؟

بل أصبح أكثر تعقيداً: هل تستطيع العدالة أن تلحق بذاكرة لم تعد في مكان واحد، بل موزعة بين دول وقارات وتجارب فردية متقاطعة؟

وهل يمكن لذاكرة بهذا الحجم، محمّلة بالفقد والانقسام، أن تتحول يوماً من شهادة على الألم... إلى أساس محتمل لعدالة لا تزال في طور التشكل؟

بهذا المعنى، تُفصل الانتهاكات عن سياقها البنيوي، وتُعاد قراءتها كأحداث منفصلة لا كمنظومة عنف ممتدة.

ويشير إلى أن غياب قانون متكامل للعدالة الانتقالية، رغم إنشاء هيئة وطنية بموجب المرسوم رقم (20) لعام 2025، يبقي المسار غير مكتمل، حتى مع بدء تحركات قضائية محدودة.

كما يحذر من أن تسريع المسارات القضائية قد يهدد بإضاعة معلومات حاسمة تتعلق بالاختفاء القسري وسلاسل القيادة، مؤكداً أن كشف الحقيقة هو جوهر العدالة الانتقالية، لا العقوبة وحدها.

ذاكرة مشتركة وهوية في المهجر:

في القاعة، لا تنفصل العدالة عن سؤال الهوية.

يقول الأستاذ يامن العبد الله:

"نحن قادمون من مدن مختلفة، لكن التجربة واحدة... والوجع واحد."

ويضيف: "حتى الفلسطينيون كانوا جزءاً من هذه التجربة، والانتهاكات طالت الجميع."

هذا التداخل لا يظهر فقط كتضامن، بل كتشابك في ذاكرة ألم واحدة، تنتج وعياً جماعياً بالعدالة في المهجر يتجاوز الحدود الوطنية.

وفي لحظة أقرب إلى الأمل، يقول: "حين نرى المتهمين أمام القضاء، نشعر أن العدالة قد تتأخر... لكنها لا تغيب."

من الشهادة إلى التعليم: نقل الذاكرة:

في المهجر، لا تتوقف الذاكرة عند الشهادة، بل تبدأ منها مهمة أخرى: كيف تُنقل للأجيال التالية؟

تقول الأستاذة دارين العبد الله:

"نقل هذه الذاكرة أمانة... يجب أن تُوثق وتُدرّس جيلاً بعد جيل."

وتضيف:

"هناك أطفال لم يعيشوا الأحداث، لكنهم يعيشون آثارها كل يوم."

لكن الهدف ليس إعادة إنتاج الألم، بل تحويله إلى معرفة قابلة للفهم:

"هذه الذاكرة يجب أن تُنقل كمسؤولية، لا كحزن فقط."

في دير الزور، لم ينتهِ الصراع بانحسار المواجهات العسكرية، بل أعاد تشكيل نفسه في الفضاء الرقمي، حيث لم تعد المعركة على الأرض فقط، بل على السمعة والرواية والشرعية الاجتماعية.
يتناول الجزء الثاني والأخير من هذه السلسلة التحليلية دور الخوارزميات في تضخيم الاستقطاب.

دير الزور.. من توحيد السلطة إلى صراع السمعة وإعادة توزيع النفوذ «2من2»

مرعي الرمضان

الخوارزميات: مضاعف الصراع لا صانعه

تلعب الخوارزميات دوراً مركزياً في هذا المشهد، ليس بوصفها فاعلاً مستقلاً، بل كمُضاعِف للأنماط القائمة. فهي لا تنتج المحتوى، لكنها تحدد مدى انتشاره. في بيئة منخفضة الثقة، تميل الخوارزميات إلى تعزيز:
المحتوى الأكثر إثارة.
الخطاب الانفعالي.
الاتهامات المباشرة.
السرديات الحادة.
"الخوارزميات لا تخلق النزاع... لكنها تضاعف سرعته وتأثيره".
النتيجة ليست فقط زيادة الانتشار، بل إعادة تشكيل أولويات النقاش العام، بحيث يصبح ما هو مثير أكثر حضوراً مما هو دقيق.
من الخطاب إلى القرار: المثال الميداني
تتضح خطورة هذا التداخل عندما ينتقل التأثير من مستوى الخطاب إلى مستوى القرار. في حالات متكررة، أدى تداول منشورات غير موثقة تتضمن اتهامات لشخصيات محلية إلى تصاعد تفاعل رقمي واسع، سرعان ما تحوّل إلى ضغط اجتماعي فعلي. في إحدى هذه الحالات، تم تعليق تعيين إداري كان قيد التنفيذ نتيجة تصاعد التشكيك الرقمي قبل صدور أي تحقق رسمي. لاحقاً، تبيّن أن جزءاً من الحملة كان مرتبطاً بمنافسة على الموقع ذاته.
هذه الحالات لا تُحسم عبر مسار مؤسسي واضح، بل عبر توازنات الرأي العام الرقمي، مما يجعل السمعة عرضة لإعادة التشكيل خارج أي إطار قانوني.
"حين تصبح الشائعة قادرة على تعطيل تعيين، فهي لم تعد خطاباً... بل أداة حكم".
هذا الواقع يطرح إشكالية أعمق تتعلق بطبيعة اتخاذ القرار: إلى أي حد يمكن أن يستجيب القرار الإداري لضغط رقمي غير متحقق؟ ومتى تتحول هذه الاستجابة من احتواء للتوتر إلى تكريس للفوضى؟
فالاستجابة السريعة قد تُفسَّر كمرونة، لكنها تحمل مخاطر بنيوية:
تكريس الشائعة كمصدر تأثير.
إضعاف معايير التحقق المؤسسي.
تشجيع استخدام التشهير كأداة ضغط.
خلق سابقة تجعل القرار عرضة للتأثير غير المنضبط.
"حين يستجيب القرار للضجيج، يفقد تدريجياً استقلاله".
في هذا السياق، لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة أو عن الخطاب الرقمي. فالتنافس على الموارد والمناصب يعاد إنتاجه داخل الفضاء الرقمي، حيث تصبح السمعة وسيلة لإعادة توزيع النفوذ. لم يعد السؤال فقط: من يملك الموارد؟ بل: من يستطيع التأثير في الصورة العامة؟
"في دير الزور اليوم، تُدار السلطة جزئياً عبر السمعة... لا عبر المؤسسات فقط".

دير الزور: حين ينهار ميزان الحقيقة

بين الانفلات المعلوماتي، وتآكل الضوابط الأخلاقية، وغياب الردع القانوني: من يعيد بناء الثقة؟
إذا كان الصراع قد انتقل إلى الفضاء الرقمي، وإذا كانت السمعة قد أصبحت أداة تأثير، فإن السؤال الحاسم لم يعد: من يدير الخطاب؟ بل: ما الذي يضبطه؟
في دير الزور، لا تكمن الأزمة فقط في إنتاج المحتوى أو تضخيمه، بل في البيئة التي تسمح له بالانتشار دون ضوابط كافية؛ بيئة يتداخل فيها ضعف الردع القانوني مع تآكل الضوابط الأخلاقية، ومع تحولات عميقة في أنماط التفاعل الاجتماعي.
النقد غير البنّاء: من الاعتراض إلى التعطيل
أحد أبرز ملامح هذه البيئة هو انتشار نمط من النقد غير البنّاء، حيث يتحول الاعتراض إلى ممارسة قائمة بذاتها، منفصلة عن تقديم أدلة أو بدائل. فكثير من التفاعلات الرقمية لا تتجاوز: التشكيك، الاتهام، التخوين، والرفض، دون أن تُرفق بحجج موثقة أو مقترحات عملية.
"الاعتراض هنا لا يكون أداة تصحيح... بل يصبح غاية بحد ذاته".
هذا السلوك لا يعكس فقط ضعفاً في النقاش، بل يرتبط بإدراك أعمق للعدالة داخل المجتمع. ففي البيئات التي يشعر فيها الأفراد بغياب العدالة الاجتماعية أو اختلالها، يتراجع الإيمان بجدوى المشاركة الإيجابية، ويحلّ محله ميل نحو الرفض الشامل.
"حين تضعف الثقة بعدالة النظام، يضعف الإيمان بجدوى الحلول".

النتيجة ليست مجرد جدل، بل تعطيل النقاش العام، إضعاف فرص الإصلاح، تعزيز الخطاب العدمي، وخلق بيئة لا تُكافئ الحلول، بل تضخّم الاعتراض.

الانفلات المعلوماتي الرقمي وتآكل الضوابط الأخلاقية

تتعزز الأزمة بثقافة إعادة النشر دون تحقق، أو ما يمكن وصفه بثقافة "النسخ واللصق"، حيث يُعاد تداول الأخبار والاتهامات لمجرد مواكبة "الترند" أو تحقيق التفاعل. هذا النمط لا يعكس فقط خللاً معرفياً، بل يشير إلى تحوّل في الضوابط التي كانت تقليدياً تحكم تداول المعلومات داخل المجتمع.
تقليدياً، كانت القيم الدينية والاجتماعية -مثل تحريم نقل الاتهام دون تثبّت أو التشديد على حفظ السمعة- تشكل رادعاً أخلاقياً يحدّ من انتشار الشائعات. أما في الفضاء الرقمي، فقد تراجعت هذه الضوابط أمام منطق السرعة والتفاعل.
"حين تصبح كلفة النشر أقل من كلفة الصمت، تتراجع المسؤولية".
غياب الردع القانوني: الفراغ الذي يملؤه الضجيج
يتقاطع هذا التحول مع ضعف واضح في الأطر القانونية الناظمة للفضاء الرقمي، حيث لا توجد آليات فعّالة تردع التشهير أو تحمي السمعة بشكل سريع وعملي. في ظل هذا الغياب: تصبح كلفة نشر الاتهام منخفضة، تصبح كلفة الدفاع عن السمعة مرتفعة، ويتحول الفضاء الرقمي إلى ساحة مفتوحة للنزاعات.
"حين يغيب القانون، لا تختفي السلطة... بل تنتقل إلى الفضاء غير الرسمي".
وهكذا، تحلّ المنصات محل المؤسسات، ويحلّ الرأي العام محل القضاء.
تواطؤ التفاعل وعدوى المعلومات
المحتوى لا ينتشر فقط لأنه نُشر، بل لأنه لاقى تفاعلاً. كل تعليق، مشاركة، أو إعادة نشر تسهم في تضخيمه.
"كل تفاعل هو قرار ضمني بدفع المحتوى إلى مزيد من الانتشار".
وهنا يتحول الجمهور من متلقٍ إلى مشارك في إنتاج الأثر، ضمن ما يُعرَف بـ "عدوى المعلومات"، حيث يتبنى الأفراد روايات لأن الآخرين تبنوها.
"لا تنتشر المعلومة لأنها صحيحة... بل لأنها تفاعلية".
أزمة الثقة: جوهر المشكلة
كل هذه الديناميكيات تشير إلى مشكلة أعمق: أزمة ثقة.
ضعف الثقة بالمؤسسات.
ضعف الثقة بالمعلومات.
ضعف الثقة بالفاعلين.
"في بيئة منخفضة الثقة، يصبح الشك هو القاعدة... لا الاستثناء".
ما الذي يمكن فعله؟
معالجة هذه الظاهرة تتطلب بناء منظومة متكاملة:
إرساء بروتوكولات تحقق مؤسسية قبل الاستجابة للضغط الرقمي.
فصل القرار الإداري عن التفاعل اللحظي.
تطوير قنوات تواصل رسمية تقلل الفراغ المعلوماتي.
تعزيز الوعي الرقمي والتفكير النقدي.
تفعيل الحماية القانونية للسمعة.
"الهدف ليس تقليل التفاعل... بل ضبط أثره".
مؤشرات قياس
مؤشر الاستجابة للضغط الرقمي: مدى تعديل القرارات خلال 48–72 ساعة من تصاعد التفاعل.
مؤشر فجوة التحقق: الفارق الزمني بين انتشار الادعاء وصدور رد رسمي.
مؤشر تأثير السمعة على القرار: مدى ارتباط القرار بمحتوى غير موثق.
الخاتمة
"الاستقرار لا يتحقق بإلغاء الصراع... بل بتنظيمه ضمن مؤسسات عادلة".
دير الزور اليوم لا تعيش فقط تحولات سياسية أو اقتصادية، بل تحوّلاً أعمق في طبيعة المجال العام نفسه، حيث تتقاطع التكنولوجيا مع البنية الاجتماعية، ويعاد تعريف مفاهيم الحقيقة والشرعية والنفوذ.
"المشكلة في دير الزور لم تعد في تعدد السلطات... بل في تفكك الثقة".
بدون إعادة بناء الثقة بين الناس، وبين المجتمع والمؤسسات، سيبقى الصراع قائماً، حتى لو تغيّرت أشكاله.
"ستبقى السلطة موحّدة على الأرض... لكنها متنازع عليها في الوعي".

شرق سورية هو مرتكزها.. فما الذي يجب فعله؟

أنس الحراكي

إن المنطقة الشرقية من سورية، والتي تضم ثلاث محافظات، هي مرتكز سورية، وهذا التعبير يعني ما تستند سورية إليه وتتوازن وتستقر استراتيجيّاً! إن تنويهاً أو افتتاحاً كهذا يستوجب الشرح والإقناع، وسوف نحاول: إن محافظات دير الزور والرقة والحسكة تساوي ثلث سورية مساحةً، وهي أغنى رقعة سورية بالمياه، وإن دواعي ودوافع وموجبات الاهتمام بهذه المنطقة عميقة، ويمكن وصفها بأنها وجودية! وذلك باختصار:

أولاً: بالنسبة للمنطقة ذاتها، لأنها منطقة لها خصوصيتها، فهي حدودية، وهي متنوعة المكوّنات، وقد طرأ عليها وفود وقدوم أعداد كبيرة من مكونات من خارج سورية، ولسبب أو لآخر فقد أصبحت منطقة صراع وتنازع، وهدفاً لمشاريع أجنبية تدفع نحو الانفصال تحت أسماء مختلفة مثل الفدرالية.

ثانياً: لأن هذه المنطقة بالنسبة لسورية بكاملها هي المصدر الرئيسي والأكبر للمحاصيل الزراعية الأساسية والداعمة للاكتفاء، وكذلك هي مصادر النفط والغاز وجزء كبير من الطاقة الكهربائية والمياه، ولا يخفى على المهتمين أن المنطقة خزان وطاقة بشرية ضخمة وحيوية.

- ما الذي يجب أن تقوم به الحكومة، وكيف يجب أن تتصرف؟

أولاً: يجب التفكير بشكل نوعي والعمل بشكل مختلف عن كل ما سبق.

ثانياً: يجب على الخطط والبرامج -تصميماً وتنفيذاً- أن تراعي طبيعة المعطيات، ولنقل (حدة الإحداثيات) المتوافرة، ولشرح وتفصيل وبيان ذلك نقول: هناك مقترحات وتصورات علمية لإدارة شؤون المنطقة، ولكن الآن لا مقام للحديث العلمي الدقيق، ولكن يمكن الطرح بشكل عريض ومجمل:

-1 يمكن بسهولة مراعاة ومسايرة إمكانات وخبرات وكفاءات الطاقة البشرية واليد العاملة في مشاريع التشغيل والاستخدام، ويجب اختيار مشاريع مناسبة، وهناك مجال واسع.

-2 نعلم وندرك قلة المياه نسبياً للري والمشاريع رغم توافرها، ولكن يجب مراعاة هذا الواقع، حيث يجب إجراء دراسات والاستفادة من دراسات وخبرات الآخرين من أجل اختيار الزراعات المناسبة، فنبدأ باستبعاد ما يحتاج إلى كميات مياه كبيرة، واستقدام واعتماد الأصناف المناسبة للمناطق الجافة، وهي مجدية ومربحة، ومن الأصناف الممكنة النخل والصبار، ويمكن زراعة الأحراش من الأشجار المناسبة، كما يمكن التوجه بقوة نحو إنشاء المجمعات الضخمة من الدواجن، ومزارع الأغنام، ومزارع الأبقار، وإنشاء مزارع ومحميات لحيوانات مختلفة مثل الخيول والجمال، وكذلك الغزلان بأنواعها، ويمكن إنشاء محميات برية مختلفة واستخدامها سياحياً، وهذه المشاريع سوف تستوعب أعداداً كبيرة من اليد العاملة.

ثالثاً: وللإيضاح نقول: لو أننا استخدمنا من مياه نهر الفرات كمية مئة (100) متر مكعب في الثانية فقط، وهذه كمية متواضعة ومتاحة وممكنة، ولا تتعارض مع أي مانع أو قانون، فسوف تكون النتيجة هي ري وسقاية ستة آلاف وثلاثمائة كيلومتر مربع، أي (630 ألف هكتار)، ريّاً مجدياً ومثمراً، وهذه المساحة من المشاريع الزراعية المدروسة بعلم ودراية سوف تنتج ملايين الأطنان من المحاصيل، وسوف تشغّل عشرات من اليد العاملة.

رابعاً: يمكن إنشاء أعداد كبيرة من مزارع الأسماك، ثم استخدام المياه للري، ويمكن الاهتمام بالمناحل.

خامساً: يجب الاهتمام بالصناعات المناسبة، وخاصة تصفية النفط والأسمدة، وبعض الصناعات المعتمدة على مشتقات البترول، ومن المجدي إنشاء المصافي بالقرب من حقول الإنتاج، ثم نقل ما يتم تصفيته ومعالجته إلى مناطق الاستهلاك، وكذلك يجب الاهتمام بالصناعات الزراعية التحويلية، ومنها الغزل والنسيج والكونسروة والمعكرونة وغير ذلك.

سادساً: يجب الاستفادة من سكان المنطقة والرساميل المتوافرة بأيديهم، ويجب استقطاب المهاجرين للاستثمار في البلاد، وذلك بعد التنظيم والقوننة والحوكمة، ودراسة واقتراح المشاريع الملائمة، والتشجيع بالتوجه نحوها.

سابعاً: ومن المهم جداً الاهتمام بناحية الإسكان وبناء المدن والمرافق العامة، ويمكن مبادرة الدولة أو التعاقد مع شركات خاصة داخلية أو خارجية لإنشاء كتل وأحياء سكنية وبلدات، ثم الإشراف على بيعها بشروط مدروسة وميسّرة للسكان بطرق قانونية سهلة وضامنة لجميع الأطراف.

ثامناً: يجب الاهتمام بجانب التعليم بكافة مراحله، وذلك بالتوجيه وتشجيع الاستثمار وضمانة المصالح، وكذلك الاهتمام بالقطاع الصحي والطبابة، وبأسعار مدروسة تخدم السكان وتؤمّن المستلزمات.

تاسعاً: المنطقة من حيث المناخ الطبيعي والمساحات والأراضي المهملة تعتبر ملائمة جداً لمشاريع الطاقة الشمسية، وهناك أنماط ونماذج متطورة ومجدية.

عاشراً: يجب الاهتمام بالبنوك وتوسيع بنيتها وقاعدة خدماتها، ويجب إشاعة الثقافة البنكية والإقبال على الإيداع وعلى القروض الهادفة.

أحد عشر: نكرّر ونختم بالقول بأن هناك مقترحات مدروسة فنياً وعلمياً، ويمكن العمل بها في الوقت والظرف المناسب، وهو ببساطة استتباب الأمن والاستقرار وتفعيل المؤسساتية والتكنوقراط.

حلب من قاطرة الإنتاج إلى اقتصاد الريع.. هل ستكرّر سيناريو بيروت؟

أحمد مستو

يُعلمنا التاريخ أن الحروب لا تدمر الحجر والبشر فحسب، بل تُفكك الهوية الاقتصادية للدول.

ما يشهده الواقع السوري اليوم، وتحديداً في القطب الصناعي العريق حلب يثير تساؤلات مشروعة حول مستقبل البلاد: هل نحن أمام تحول بنيوي يحول سوريا من دولة منتجة ومصدرة إلى مجتمع استهلاكي يعتمد على قطاع الخدمات والسياحة تماماً كما حدث في لبنان بعد الحرب الأهلية؟

التجربة اللبنانية: فخ الخدمات القاتل

قبل عام 1975، كان لبنان يمتلك قاعدة صناعية وزراعية صلبة، وكان مقصداً للعمالة الماهرة من الجوار، وخاصة السوريين الذين وجدوا فيه مدرسة للصناعات الخفيفة والتحويلية.

ومع اندلاع الحرب، هاجرت الرساميل والعقول، لكن الصدمة الكبرى لم تكن في الحرب ذاتها، بل في (فلسفة الإعمار) التي تلتها.

اعتمد لبنان بعد الحرب نموذجاً اقتصادياً ريعياً ركز على:

- القطاع المصرفي والمالي.
- السياحة والمطاعم والخدمات الفارهة.

وأهمل القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة).

النتيجة كانت نمواً ظاهرياً هشاً، انتهى بانهيار تاريخي عندما توقفت التدفقات الخارجية، لأن الدولة فقدت قدرتها على (الإنتاج والاكتفاء) الذاتي.

حلب وسوريا: الهروب من المعامل إلى المقاهي

اليوم، تبدو المشاهد في سوريا، وحلب خصوصاً، وكأنها استنساخ لهذا المسار الخطير، حلب التي كانت تُعرف بـ (مانشستر الشرق) نظراً لثقلها الصناعي العالمي، تواجه اليوم تحديات تتجاوز آثار الدمار المادي:

1. هجرة العقول والرساميل الصناعية

الصناعي الحلبي الذي نقل معمله إلى مصر أو تركيا أو الخليج، لم يجد حتى الآن البيئة (المحفزة) للعودة، كما أن الاستقرار الأمني وحده لا يكفي إذا لم يترافق مع استقرار في حوامل الطاقة (كهرباء وغاز) وتشريعات تحمي المُنتج المحلي من الاستيراد العشوائي.

2. التوجه نحو الاستثمارات الخدمية

يُلاحظ بوضوح أن معظم المزادات والاستثمارات التي تُعلن عنها الجهات الحكومية تتركز في قطاع المطاعم، المتنزهات، والمشاريع السياحية. ورغم أن السياحة قطاع حيوي، إلا أنها في حالة سوريا الحالية تُعتبر (ترفاً اقتصادياً) لا يمكنه بناء اقتصاد دولة صلب.

3. إهمال الهيكلة الصناعية

هناك آلاف المنشآت الصناعية المدمرة أو المتوقفة (العامة والخاصة). إن تركيز الجهود على تأجير الأراضي لإقامة مقاهٍ بدلاً من إعادة تأهيل خطوط الإنتاج يعني تحويل القوى العاملة من (عمال فنيين ومبتكرين) إلى (عمال خدمات) ما يؤدي إلى تآكل الخبرات الحرفية التي ميزت السوريين لعقود.

مخاطر (النموذج الاستهلاكي)

إن تحول المجتمع السوري إلى مجتمع يستهلك أكثر مما ينتج يحمل مخاطر كارثية:

-1 نزيف العملة الصعبة: الاعتماد على الاستيراد لتغطية الحاجات الأساسية بدلاً من تصنيعها محلياً.

-2 البطالة المقنّعة: قطاع الخدمات لا يستوعب الكفاءات الهندسية والتقنية بشكل مستدام.

-3 الهشاشة أمام الأزمات: الاقتصاد القائم على السياحة والمطاعم هو أول من ينهار عند أي اضطراب سياسي أو أمني بسيط.

إن العبرة من الدرس اللبناني واضحة (المطاعم لا تبني وطناً) بل المصانع والورش هي التي تخلق القيمة المضافة الحقيقية.

وحماية الهوية السورية تبدأ من (إعادة الألق للمعمل)، وتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات التحويلية والنسيجية والغذائية التي اشتهرت بها حلب.

إذا لم يتم تدارك الأمر بخطة وطنية شاملة لإعادة هيكلة القطاع الصناعي وتقديم إعفاءات حقيقية للمنتجين، فإننا نغامر بتحويل عواصم الإنتاج إلى مجرد (صالات عرض) لبضائع غيرنا وهو ثمن باهظ لا تستطيع البلاد تحمله.

الناجون من المجازر وأهالي الضحايا يطالبون بالعدالة الانتقالية وبيانات مناطقية مؤيدة

وقفة احتجاجية على كورنيش بانياس إحياء لذكرى مجازرها المفجعة

نورس محمد علي:

ثلاثة عشر عاماً مضت على وقوعها، ومايزال الجرح ينزف ألماً وحزناً على ضحاياها، والسوريون يحيون ذكرها بوقفة احتجاجية وبيانات استنكار وشجب وتبرئة، هي مجازر بانياس في قرى «البيضا – رأس النبع – البساتين – المرقب» الشواهد الباقية على جرائم النظام البائد.

ما يقارب /459/ مدنياً بينهم نساء وأطفال وشيوخ قتلوا بطريقة بشعة وبأساليب ترقى لجرائم ضد الإنسانية، في عدة قرى من ريف مدينة بانياس الساحل، بتاريخ 2-3 أيار 2013.

بعد مرور عام ونصف تقريباً على التحرير من النظام البائد تقف المدينة لحظات خشوع أمام الموت وألم على فراق الأحبة وغضب من هول المصاب وإيمان لقضاء الله وأمره وعدله، على الكورنيش البحري بحضور نخبة من أعصاب الثورة وثوراها، حيث توالت الوفود المشاركة بالوقفة التضامنية فحضر وفد من «تجمع طرطوس مدينتي» ومن عدة مناطق ومحافظات للتعبير عن عمق التضامن بهذه الذكرى الأليمة.

حيث عبر المشاركون والحضور من خلال ما تم رصده من تصريحات عن عمق الألم، وطالبوا بالقصاص العادل للمجرمين الذين أوغلوا بسفك الدم السوري، كما طالبوا ملاحقة آثار المفقودين والوصول إلى رفاتهم لتكريم ذكراهم، وقد أصدر أهالي ضحايا الإبادة في بانياس وقراها، بياناً طالبوا فيه بالعدالة والاعتراف بهذه المأساة المفجعة والإنصاف وجبر الضرر.

كما جاء فيه مطالبة للسلطة بالدفع بأقصى سرعة بمسار العدالة الانتقالية وملاحقة المجرمين الذين تسببوا بمحنتهم، وأكدوا على عدم السماح لأي مجرم الإفلات من العقاب أياً كان وتحت أية ذريعة.

وكذلك طالبوا بالبحث والتحري من أجل الحقيقة والعدالة والاعتراف بها رسمياً على أنها جريمة إبادة جماعية، وناشدوا الهيئة العليا للمفقودين بالعمل عاجلاً على تحديد مكان المقبرة الجماعية لرجال قرية البساتين الذين أعدموا بوحشية في القرى المجاورة، وأكدوا العمل على ضمان حماية هذه المقبرة من العبث والتخريب تمهيداً للتعرف على الضحايا وإبلاغ ذويهم ونقل رفاتهم إلى مقبرة القرية.

وشكروا خلال البيان شرفاء المسيحيين ورعاة الكنيسة على حماية النازحين أيام المذبحة الكبرى، واعتنائهم بهم وطمأنتهم في تلك المحنة العصيبة، واحتضانهم وتحملهم المخاطر جراء ذلك.

وأدانوا خلال البيان مشاركة عدد كبير من القرى المجاورة «العلوية» في الانتهاكات الجسيمة وعمليات القتل التي حدثت في المدينة وقراها، وأيضاً داخل قراهم، وطالبوا وجهاء وممثلي العلويين الاعتراف بالمحنة والمأساة التي شارك بالتسبب فيها طيف واسع من أبنائهم بمن فيهم رجال الأمن والمدنيين، والاعتذار وتسليم المجرمين والتبرؤ منهم من أجل تعافي الجميع وفتح المجال نحو الصفح والمصالحة.

كما صدر عن وجهاء وأبناء قرية تعنيتا في ريف مدينة بانياس بياناً جاء في مقدمته أن وجهاء وأبناء الطائفة العلوية في قرية تعنيتا يعربون عن إدانتهم الشديدة واستنكارهم العميق لما جرى من أحداث مؤلمة في قرى البيضا ورأس النبع والبساتين والتي أودت بحياة أبرياء لا ذنب لهم.

حيث أكدوا خلال البيان براءتهم أمام الله وأمام الضمير الإنساني من كل من ارتكب جريمة بحق إنسان بريء ورفض رفضاً قاطعا كل أشكال العنف وسفك الدماء التي لا تمت لقيمهم ولا إلى أخلاقهم بأية صلة.

كما أكدوا أن إيمانهم الراسخ بالتعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد، هو السبيل الوحيد لبناء مجتمع آمن مستقر، قائم على المحبة والاحترام المتبادل بعيداً عن الفتنة والانقسام، ونوهوا إلى أن جميع مكونات المجتمع عبر التاريخ عاشت جنباً إلى جنب تجمعهم روابط الجيرة والإنسانية، وهم يطمحون إلى إعادة ترسيخ هذه القيم النبيلة وتعزيزها في وجه كل من يسعى لزرع الفرقة.

ودعوا إلى تغليب صوت العقل والحكمة ونبذ خطاب الكراهية وترسيخ لغة الحوار والتلاقي والعمل من أجل بناء مستقبل يسوده السلام والعدل، وتصان فيه كرامة الإنسان ويحفظ حقه في الحياة.

وكذلك أصدر وجهاء وأعيان وأبناء ناحية العنازة والقرى التابعة لها «نحل – الدردارة – المرانة – الغنصلة – العليقة – فاسان – التون الجرد – الجديدة – الفروخية – بصرمون – وادي البركة – بستان الحمام – الغرزية – نعمو الجرد – بابلوطة» بياناً أخلاقياً أدانوا بشدة واستنكار ما جرى ويجري على امتداد الجمهورية العربية السورية، وأكدوا براءتهم أمام الله وأمام الإنسانية من أي عمل شائن أو قتل ارتكب بحق أي إنسان بريء، وإن الحق لا يتجزأ والباطل لا يتجزأ والقتل لا يتجزأ، وإن القاتل واحد لا يريد مصلحة الوطن، والشعب السوري كله كان بيدق بيد نظام فاسد قاتل.

وجاء أيضاً في البيان: «إننا نرفض رفضاً قاطعاً كل أشكال العنف وسفك الدماء التي ارتكبت وترتكب في كل أنحاء الجمهورية العربية السورية، من مجازر البيضا والمرقب ورأس النبع والتضامن إلى مجازر اللاذقية وجبلة والقصور ومسجد الإمام علي بمحافظة حمص ومدينة تلكلخ.

إننا ندعو الجميع إلى الحكمة ونبذ خطاب الكراهية وتغليب صوت العقل، ونطالب الدولة والحكومة الجديدة التي نقف معها ونثق بها وندعمها، بمحاسبة كل من تورط في سفك الدماء والقتل من عام 2011 إلى يومنا هذا، ومحاكمتهم والقصاص منهم أمام كل الشعب السوري، لأن هذا مطلب كل الشعب السوري.

كلنا ثقة بهذه الدولة والحكومة الجديدة لنصرة المظلوم على الظالم كائن من يكون، وإننا نقف مع الدولة في محاسبة كل من تلطخت أيديهم بدماء الأبرياء في سورية بشكل عام».

وختم البيان بالترحم على جميع شهداء سوريا من مختلف المكونات والطوائف، وألهم ذويهم الصبر والسلوان.

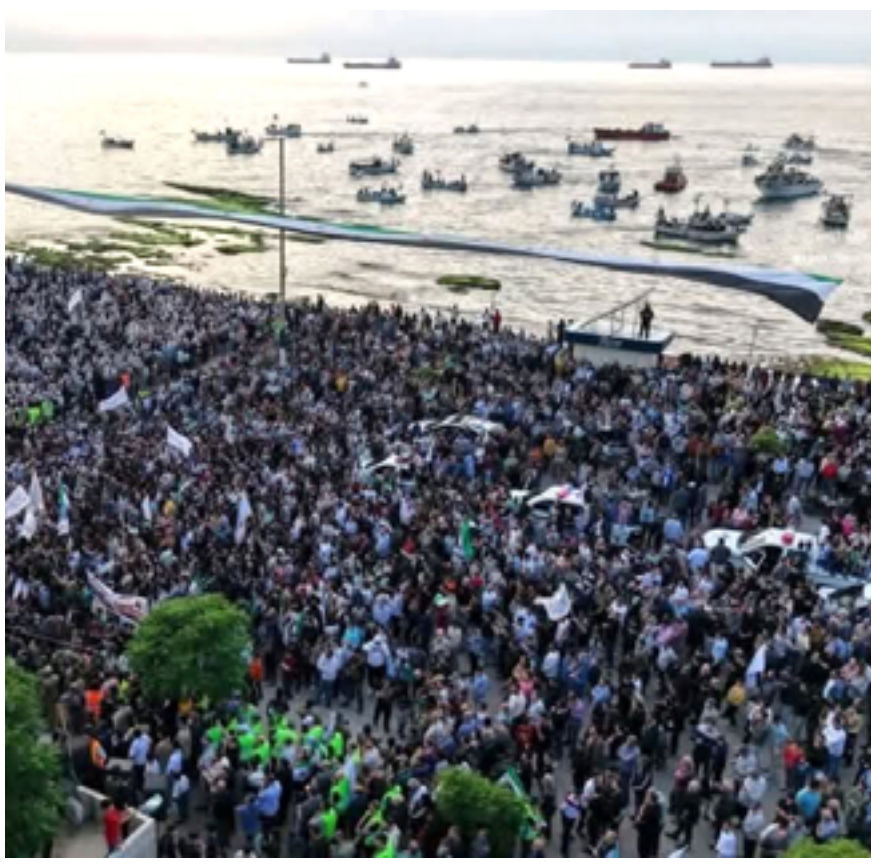

الحكومة الجديدة المنتظرة أمامها مهمة جسيمة رئيسية وهي إصلاح المسارين السياسي والاقتصادي اللذين نشآ بعد سقوط النظام البائد منذ عام ونصف وليس مجرد تغيير الوجوه للوزراء المحايدين، وإن لم تكن كذلكَ فسوف تكون فاشلة مثل سابقتها.
إصلاح المسار يعني انقلاباً سلمياً داخل السلطة نفسها لتصحيح المسار الذي تسير فيه الدولة قبل أن تقع المصيبة.

التغيير الوزاري وإصلاح المسار

د. حسين مرهج العمّاش
دكتوراه بالاقتصاد
رئيس جامعة الجزيرة سابقاً
رئيس مكتب مكافحة البطالة في سوريا سابقاً

تغيير الحكومات أمر معتاد (هواية) عند كثير من الأنظمة السياسية لإشغال الإعلام وإعادة تغليف القضايا العالقة من جديد أمام الجمهور.
وقد حددت في منشور سابق شروط نجاح التغيير الوزاري القادم حتى يلبي مطالب وتوقعات الشعب.

تجاهل الحكومة للقضايا لا يثمر

اليوم في الجمهورية العربية السورية، الأمر مختلف جداً، فالتغيير الوزاري يحمل معه توقعات جمة من الشعب الصابر، ومن الخارج المتحفز جشعاً.
يجب ألا يكون (لعبة تبديل الكراسي)، إنه مناسبة جادة لإصلاح المسارين السياسي والاقتصادي، الذي جربته الحكومة الانتقالية السابقة، وأثبت فشله على أغلب الجبهات المحلية والخارجية.
لا تستطيع الحكومة أن تعيش فترة طويلة في تجاهل حاضنتها السياسية دون معالجة القضايا الرئيسية التي قامت من أجلها الثورة أو التي يتمناها الشعب.

إغراء السلطة قاتل

إغراء السلطة عظيم وأقوى من إغراء النساء والمال مجتمعين. سنكون صريحين جداً مع إخوتنا في السلطة اليوم، والصراحة مطلوبة.
على كرسي السلطة يهتز توازن المرء الفكري بمجرد جلوسه عليه، هذا هو إغراء السلطة القاتل في كل مكان وزمان، حتى لو كان المسؤول من أعقل الناس فإنه سيصاب (بالمغناطيس السلبي) للكرسي بحيث ينفصل عن الواقع ولا تلامس أقدامه الأرض، إلا من رحم ربي. والمسؤول حينها يعتقد جازماً أنه هو لوحده قد امتلك القوة والسلطة والحكمة، وكأن عقله قد أغلق على ما يعرف وما يعتقد فقط.
ولا يصغي فعلاً لأي رأي آخر ناصح (حتى لو تظاهر بأنه يسمع)، ويصبح بل وأصبح ذلك هو المسار السياسي للبلد 2026، وهذا هو سبب مشكلة حكومة الرئيس أحمد الشرع الانتقالية خلال الفترة الماضية.

تعداد فقط لبعض قضايا «إصلاح المسار»

القضايا العالقة التي تحتم إصلاح المسار عديدة وضخمة، لن نعدد كل المواضيع التي تتطلب إصلاح المسار، والتي هي من أصل مهام الحكومة، وخاصة إذا كانت تسمى انتقالية، في بلد مدمر، هي قضايا عديدة وضخمة جداً وعميقة، ومثال على هذه المواضيع مايلي:
- مشاركة الشعب بالحكم باتباع النهج الديمقراطي على كل المستويات من المجلس البلدي حتى رئاسة الجمهورية.
- خطة لإعادة اللاجئين والنازحين، وخطة وطنية لإعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي.
- تطبيق العدالة الانتقالية الحقّة وفق مفاهيم عالمية معتمدة.
- فصل السلطات بعيداً عن النظام الرئاسي.
- حرية الرأي والفكر بمعناها الحقيقي وليس حسب رأي الوزير.
- لن نعدد هنا بقية القضايا العالقة ونتركها لوقت آخر.

وإصلاح المسار مرة أخرى هو تعبير سياسي أصبح متداولاً كثيراً بين الناس لأن مضمونه هو أمل الناس بأن تبادر الحكومة/السلطة ذاتها على إصلاح مسارها وأمورها من الداخل بحيث تستجيب للمطالب الشعبية قبل مطالب الخارج وقبل أن تتحول مطالب الشعب إلى ثورة أو ما يشبهها.

زبدة الكلام: لا بديل عن التغيير والإصلاح

التغيير الوزاري جيد وله آثار إيجابية دوماً، ولكن بريقه وتأثيره سيختفيان سريعاً إذا لم يكن مؤهلاً لإصلاح المسار السياسي للحكومة، هذا المسار أصبح مصدراً للتذمر الصامت وحتى الاحتجاجات العلنية لدى شرائح مهمة عند العرب السنّة قبل الأقليات.
لهذا من باب أولى أن تكون الحكومة القادمة هي الأداة التي تصلح المسار وتكسب ثقة الشعب على أسس وطنية واضحة.

سوريا وصراع البنى

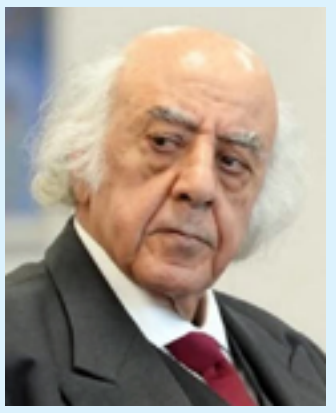

أحمد نسيم برقاوي

يقول ماركس:
إن البشر يصنعون تاريخهم، لكنهم لا يصنعونه على هواهم لا يصنعونه إلا ضمن شروط لا يختارونها.
إن تفسير النكوص التاريخي بهزيمة خطاب الحداثة ليس صحيحاً أبداً؛ بل إن هزيمة خطاب الحداثة تعود إلى التاريخ الواقع، ذلك أن أي تفسير للتاريخ لا يستند إلى الوقائع ليس تفسيراً؛ فالوقائع هي التي هزمت خطاب الحداثة.
ولو تناولنا التجربة السورية، ونظرنا إليها من المنهج البنيوي، فسنجد ما يأتي:
كانت سوريا، المستقلة حديثاً، سائرة في طريق الرأسمالية، والرأسمالية تشكيلة اقتصادية، اجتماعية، أهم ما ينتج عنها توحيد المجتمع عبر توحيد السوق، وقيام الدولة الرأسمالية بعملية تحطيم البنى ما قبل الرأسمالية، فالإنتاج الزراعي الرأسمالي يحطم العلاقات الفلاحية التقليدية، وما يرافقها من قيم وعادات ووعي.
وقد أدى انقطاع حركة التطور الرأسمالي السوري، بسبب الوحدة السورية – المصرية والانقلابات العسكرتارية البعثية، من انقلاب 1963 إلى انقلاب 1966، ثم إلى أسوأ انقلاب، وهو انقلاب حافظ الأسد عام 1970، إلى انقطاع التطور الطبيعي السوري قبل إنجاز الحد الأدنى مما كان يجب إنجازه رأسمالياً، وإلى بقاء أساس البنى القديمة واستعادتها على نحو تعصبي.
لم تفشل الجماعة الحاكمة، التي استولت على السلطة عام 1970، في بناء الدولة الحديثة لأنها حاولت ذلك وانتصر العائق التاريخي عليها؛ بل لأن قيام دولة حديثة، في الأصل، لم يكن ضمن استراتيجية حكمها، إذ كان هدفها الرئيس هو البقاء في السلطة عبر قوة مسلحة عنفية ذات عصبية ضيقة، وكانت تقيم علاقاتها مع بنى مجتمعية ما قبل الدولة؛ لأن بناء الدولة لا يستقيم مع سلطة ذات عصبية ضيقة تحكم بالقوة.
كان لابدّ، من أجل تحقيق ذلك، من توفير مؤسسات القوة العنفية منذ السنوات الأولى، من جهة، وتوفير الأشكال الخارجية التي لا توحي بالعصبيات الضيقة، من جهة ثانية، والتي ستخضع بدورها لمؤسسات القوة.
فكانت مؤسسة الجيش التعبير الأبرز عن استمرار البنية التقليدية الريفية، من جهة، والمناطقية والطائفية، من جهة ثانية. وداخل هذه المؤسسة نمت أسوأ ظاهرة عسكرية في تاريخ بلدان العالم، منفلتةً من عقالها: من ظاهرة أمراء الجيش إلى ظاهرة «سرايا الدفاع» وما شابهها، والتي قامت على مبدأ الاستباحة خارج أي سلطة عليها؛ من استباحة القيم إلى استباحة الحق بكل أنواعه.
ثم كان تأسيس مؤسسة العنف المطلق، فكانت أجهزة الأمن بكل أنواعها، وقد تحولت إلى سلطة مطلقة. ولم يكن همّها الحفاظ على السلطة عبر العنف غير المسبوق فحسب، بل الحفاظ على البنى التقليدية للحيلولة دون قيام مجتمع المواطنة أيضاً.
كل ذلك ترافق مع تحطيم للنخبة الأهلية والاقتصادية، الريفية والمدينية، ومن جميع الطوائف الإسلامية والمسيحية، تلك النخبة التي كانت تتمتع بسلطة أخلاقية واجتماعية. وقد تحولت فروع الأمن ومفارزها ومخبروها، وبعض قيادات المؤسسات الحزبية، إلى بديل مفروض، ولكنه غير معترف به أخلاقياً.
لم تدرِ الجماعة الحاكمة أنها، بسياستها هذه، وبحرمان المجتمع من تكوين شخصيته السياسية والمدنية والاقتصادية خوفاً منه، أبقت على البنى التي ليس باستطاعتها أن تلجم عنفها حين يصير الصراع صراعاً بين بنى.
وفي صراع البنى، أعلن التاريخ الواقعي هزيمة مشروع الحداثة الفكري والواقعي، ليس في سوريا فحسب، بل في كل البلدان التي شهدت انقلابات عسكرية بذهنية المُلكية المقدسة. فانقطاع التطور الطبيعي دون بديل طبيعي يندرج في تطوير البنى يؤدي إلى النكوص التاريخي.

إشكالية الاستقرار السوري في ظل الشروط الأمنية الإسرائيلية

تحولات سوريا العميقة وانعكاساتها على التوازنات والمعادلات الإقليمية الجديدة

دراسة في السيناريوهات المستقبلية «10»

بقلم جمال حمّور

التمهيد: المشهد السوري بعد 8 ديسمبر «كانون الأول» 2024 وصعود أحمد الشرع

منذ كانون الأول «ديسمبر» 2024 دخلت سوريا مرحلة جديدة تماماً من تاريخها السياسي والاجتماعي، عقب سقوط النظام السابق وبروز قيادة انتقالية بزعامة الرئيس أحمد الشرع، الذي تولّى السلطة رسمياً في كانون الأول «ديسمبر» من العام نفسه. هذه المرحلة لا تشبه أيّاً من المراحل السابقة منذ عام 2011، فقد جاء نموذج الانتقال هذه المرة فريداً ومختلفاً عن التجارب المحيطة؛ إذ لم يكن نتيجة تفاوض دولي مباشر أو انقلاب عسكري، بل نتيجة تحوّل داخلي مدعوم بقبول شعبي وإسناد أممي محسوب. وقد أظهرت تقارير الأمم المتحدة في مطلع عام 2025 أن «سوريا تقف أمام فرصة انتقال سياسي مشروطة، ما تزال مرتبطة بإجراء إصلاحات عميقة وبناء مؤسسات شرعية لتحقيق الاستقرار».

ومع هذا التحوّل، برزت أمام السوريين فرصة تاريخية لإعادة صياغة مفهوم الدولة بعيداً عن الاستبداد والتبعية، وباتت البلاد أمام سؤال مركزي: هل يمكن تحقيق استقرار حقيقي ومستدام بعد عقود من الاستبداد والديكتاتورية والانقسام والحروب؟

اتفاقيات لمدة محددة (سنتين إلى خمس سنوات) قابلة للمراجعة، تمنح الحكومة مرونة سياسية وإدارية لتقييم الأثر الداخلي والإقليمي قبل التقدم لاتفاق شامل.

مراعاة ما ذكره نتنياهو بشأن المنطقة العازلة الممتدة من ريف دمشق إلى جبال الشيخ، لضمان خلوها من أي تهديدات عسكرية محتملة.

مزاياها: تسمح بقياس الثقة تدريجياً، وتقلّل مخاطر الرفض الشعبي، لأن كل مرحلة تُعرض للتقييم والشرعية.

آلياتها: نقاط تقييم دورية، مشاركة أممية/عربية في التحقق، وشروط تعليق أو استمرار مرتبطة بالسلوك الميداني، بما ينسجم مع الترتيبات الأمنية الإسرائيلية الحالية دون المساس بالسيادة السورية.

التركيز على ملفات إنسانية وإغاثية

بدلاً من الدخول في اتفاق اقتصادي أو تجاري شامل، يمكن للحكومة التركيز على التعاون في ملفات إنسانية محددة:

إعادة توطين اللاجئين السوريين بالتنسيق مع إسرائيل والمجتمع الدولي.

المشاريع الصحية والتعليمية المشتركة على الحدود.

حماية البيئة والمياه في المناطق المتنازع عليها.

مزاياها: تُظهِر نية عملية على الأرض وتكسب ثقة الجمهور، ولا تُستخدم مباشرة كقيمة للتطبيع السياسي.

تنبيه: يجب الفصل الصارم بين هذه المبادرات والمسارات السياسية لتفادي مواجهة شعبية أو اتهامات بالتسوية من دون شروط. هذه الخطوة توفر مكاسب ملموسة للشعب السوري وتخفف من حدة المعارضة الداخلية، بينما تمهّد الطريق لاحقاً لتوسيع الاتفاقيات لتشمل أبعاداً اقتصادية وسياسية أوسع.

مزايا البدائل الأمنية والمرحلية

تخفيف الاحتكاك الشعبي الداخلي: الشعب السوري أكثر تقبلاً للاتفاقات الأمنية المحدودة التي تركز على حماية الوطن دون تنازلات سياسية أو اقتصادية واسعة.

إمكانية بناء الثقة تدريجياً: تتيح هذه البدائل اختبار نوايا الأطراف، خصوصاً إسرائيل، قبل الدخول في التزامات أكبر.

مرونة إقليمية ودولية:

تتيح هذه الصيغ التكيف مع تغير التوازنات الإقليمية.

مزاياها: تخفف مخاوف إسرائيل وتمنح دمشق إطاراً شرعياً لتأكيد سيادتها وشفافية ممارساتها.

ملاحظات: لا تعني تفويضاً للسيادة، بل إطار تحقق متفقاً عليه مؤقتاً.

آليات رقابة وشفافية دولية/إقليمية «ضمانات»

مضمونها: وجود عناصر تحقق أممية أو عربية (مراقبون، لجان فنية) للتأكد من التزامات الحدّ الأدنى (عدم تمركز قوات أو أسلحة ثقيلة قرب الحدود، حماية حقوق الأقليات، فتح سجلات المفقودين).

مزاياها: تخفف مخاوف إسرائيل وتمنح دمشق إطاراً شرعياً للتأكيد على سيادتها وشفافية ممارساتها.

ملاحظات: لا تعني تفويضاً للسيادة، بل إطار تحقق مؤقت متفق عليه، مع ضرورة مراعاة شعور الرأي العام السوري، خاصة بعد تصريحات الرئيس أحمد الشرع حول الحدود وما قبل 1973.

تسهيلات اقتصادية مشروطة ومشروعات إقليمية صغيرة

مضمونها: اتفاقات تجريبية في مجالات بنية تحتية محايدة (كهرباء–مياه–طرق عبور تجاري)، مناطق صناعية مشتركة أو مشاريع حدودية صغيرة تُدار شراكات عربية/مستثمِرة.

مزاياها: توفر منافع ملموسة للسكان وتُحسّن القبول الشعبي مع إبقاء الحدود القانونية والسيادية محروسة.

شرط النجاح: يمنح دمشق إطاراً للتفاوض وبرامج ضمانات تمنع السيطرة الاقتصادية أحادية الجانب، مع مراعاة التوازنات الإقليمية الجديدة بعد 2024.

عدم اتفاق مع الحفاظ على قنوات اتصال «Status Quo الديناميكي»

مضمونها: إبقاء الوضع الرسمي بلا اتفاق سلام، مع خلق قنوات اتصال أمنية ودبلوماسية سرية/محدودة لدرء التصعيد.

مزاياها: يقلّل مخاطر المواجهة ويحافظ على هامش مناورة للحكومة، لكنه يترك الملف مفتوحاً وغير مستقر على المدى الطويل، خصوصاً في ظل تصريحات نتنياهو حول المنطقة العازلة الممتدة من ريف دمشق إلى جبال الشيخ.

القيود والتحديات

الاعتماد على الإرادة الإسرائيلية: أي اتفاق مرحلي محدود الفاعلية إذا لم يكن مدعوماً بقرار سياسي واضح من إسرائيل، وبالتحديد من اليمين المتطرف بقيادة نتنياهو.

الحاجة إلى إدارة داخلية دقيقة: على الحكومة السورية الجديدة التواصل بشكل شفاف مع الشعب لضمان عدم ظهور أي شعور بالتنازل عن السيادة الوطنية.

«يتبع»

بيوجع القلب

حياة البني آدم أشبه بحلبة سباق؛ يركض فيها الزنكيل لجمع أكبر قدر ممكن من الثروة... ويركض المسؤول للاستفادة من منصبه أكبر قدر ممكن... ويركض العاشق وتحفى قدماه وراء فتاة أحلامه ليبقى معها أكبر وقت ممكن... وحده الفقير المعتر يظل يركض طوال حياته ليجني أكبر قدر من العذاب والشقاء، ولا يستغني عنهما، يحملهما على ظهره بالنظر لانعدام الجيوب في ثيابه، إلا عندما يُوضَع في القبر، لأنه حتى الكفن لا جيوب له.

أسواق وحرامية

في جولة على معظم الأسواق وما تحتويه من محلات ودكاكين وبسطات، تستطيع التحقق من حالة الفلتان، حيث تثبت الوقائع اليومية أننا لا نعاني زيادة في الأسعار فقط، بل نعاني أيضاً من زيادة في الحرامية وقليلي الضمير.

أتدق الباب؟

بعد محاولات عديدة، تمكن صديق لنا يمتهن الشعر من جمعنا — نحن أصدقاءه — ليسمعنا آخر نتاج له ليضمنه في ديوانه الجديد. ورغم عدم وجود وقت للشعر وسماعه، خاصة هذه الأيام، بدأ بإسماعنا القصيدة التي جاءت بعنوان (آتدق الباب). ولكثرة ما وردت عبارة «آتدق الباب» في مطلع كل بيت، وأحياناً في القافية، اقتربتُ وصديقان آخران وجثونا على ركبنا قائلين له: "بعرض أختك خلصنا... يا قوم افتحوا لها الباب، يا كنت أعطيها المفتاح من أولها، «لأنو انصرع راسنا من كتر الدق».

لحاف جحا

يُحكى أن جحا يوماً كان نائماً في ليلة شتاء باردة، فسمع صوت رجلين يتشاجران في الشارع، فنزل واضعاً لحافه (غطاءه) على رأسه. وما إن فتح الباب حتى خطف أحد الرجلين اللحاف وهرب. هنا صاحت زوجته: على ماذا يتعارك الرجلان يا جحا؟ فأجابها: على لحاف جحا... ففهمت الزوجة أن المشكلة لم تكن بالرجلين، ولا بالشارع... المشكلة أن اللحاف دائماً يُسرق، ثم يلومون صاحبه لأنه نزل يشوف شو القصة.

ثلاثة لايمكن تعويضهم

منطق الربح والخسارة من الأمور الدارجة في الحياة الاقتصادية عموماً، كونها تتعامل بعناصر مادية. ولعل هذا ما يجعل عملية التعويض أمراً منطقياً وخاضعاً لحركة السوق أياً كان نوعه أو حجمه أو موقعه. غير أنه، وبالمقابل، هناك ثلاثة أشياء في حياة المرء لا يمكن تعويضها مهما علا شأنه أو سطوته، وهي: العمر، والحب، والكرامة.

ما عندون لقمة خبز

بالقرب من جسر المشاة بالبحصة اعتادت سيدة أن تفترش الأرض وتقول بحرقة: «والله بعازة يا إخوان، أختكم عندها 4 يتامى وما عندون لقمة خبز». ولما هممتُ بنقدها اللي فيه النصيب، فوجئت بكومة من العملة الورقية في كيس أسود بجانبها، إذا ما خاب ظني تتجاوز الـ700 ألف ليرة. فحدقتُ ملياً وقلت لها بالحلبي: «حجة، كِني جنابِك واليتامى الأكابر ما بتاكلوا إلا خبز توست مع المربى؟» فردّت بأنفة: «وليش بقى؟» فأجبتها: «لأن اللي معِك من غلة اليوم ـ ولسا الدنيا ما صارت الضهر ـ بيطعمي نص سكان الشام خبز من الفرن».

عوجة

ما تزال مشكلة السرافيس، وخاصة في العاصمة دمشق ـ التي تُعد وسيلة نقل لعشرات الآلاف من الناس يومياً داخل وخارج العاصمة ـ قائمة. فعدد ليس بالقليل منهم لا يقفون في المواقف المخصصة لهم، وبعضهم لا يلتزم أصلاً بالخط، فكثيراً ما تراه يأخذ طريقاً مختصراً بحجة الهرب من «الزحمة». والبعض الآخر لا يكمل حتى نهاية الخط، وآخر لا يحلو له تعبئة المازوت إلا قبل نهاية الخط بشيء كيلومتر. ومع هذه المعاناة المزمنة، لا تبدو الجهات المعنية جدية في إيجاد حل، بل لا تبدو معنية أصلاً. وإجراءاتها ـ كما يقول المصاروة ـ «أسمع كلامك أصدقك، أشوف أفعالك أستعجب».

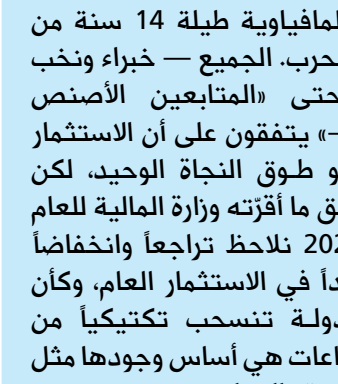

كلام رصاص

نضال خليل

كانت النصيحة

على طاولة النقاش الاقتصادي اليوم، لم تعد الأسئلة «فذلكة» أو تنظيراً، بل أشبه بـ«كشف حساب» الدولة ماتزال فتية لكنها ورثت بنية تحتية وتركة ثقيلة متهالكة ومدمرة خلفتها سياسات الأسد الفارّ وعصابته المافياوية طيلة 14 سنة من الحرب. الجميع — خبراء ونخب وحتى «المتابعين الأصنص —» يتفقون على أن الاستثمار هو طوق النجاة الوحيد، لكن وفق ما أقرّته وزارة المالية للعام 2025 نلاحظ تراجعاً وانخفاضاً حاداً في الاستثمار العام، وكأن الدولة تنسحب تكتيكياً من قطاعات هي أساس وجودها مثل الصحة والتعليم.

وما يزيد الطين بلّة طرح مرافق عامة للاستثمار الخاص بطريقة تجعل الخزينة تخسر أكثر مما تربح، بينما يقف المواطن أمام فاتورة الكهرباء التي «تكنطك» الأغنياء قبل الفقراء. ومع ارتفاع سعر الدولار "المغضوب عليه" ورسوم التراخيص وحبس السيولة، يصبح المستثمر كمن يحاول الجري بحذاء مربوط.

النتيجة: ضغط على الإنتاج، قفزات في الأسعار أسرع من الأرنب، وسوق يلهث خلف استقرار مفقود. ومع محدودية الإمكانيات، يبقى المطلوب اليوم أفكار عملية لإعادة بناء المؤسسات العامة كأولوية ملحة وجدية بما يخدم كل السوريين الذين يرزحون تحت ثقل الأداء الاقتصادي.

الوقت ليس ترفاً. الفرصة لا تنتظر. وإعادة الإعمار تحتاج خطوات ثابتة... بلا ضجيج ولا بهرجة. وكانت النصيحة بجمل.

مكة للمفروشات

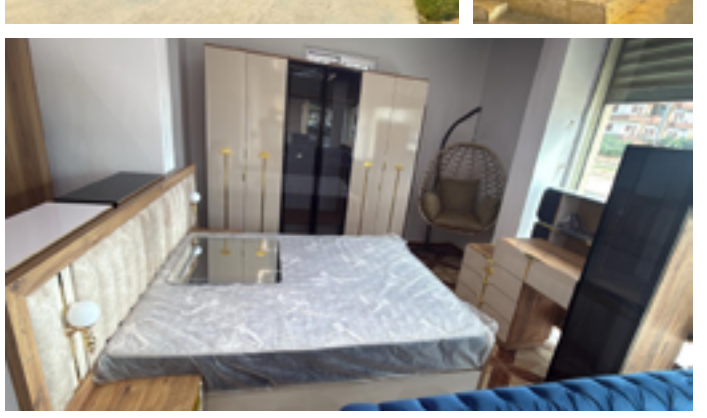

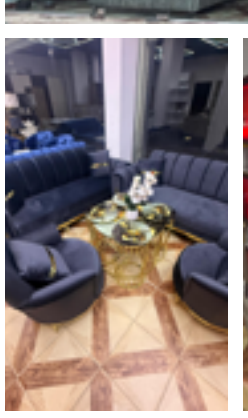

أسس المستثمر علي إسماعيل الخطيب معملاً لصناعة المطابخ والمفروشات والأثاث المنزلي في تركيا.
وبعد التحرير قرر نقل المنشأة إلى بلده سوريا، وبذلك تكون شركة مكة رائدة في هذا المجال.
منذ 15 عاماً افتتحنا معملاً في مدينة عدرا الصناعية وصالة عرض في محافظة حمص لبيع منتجاتنا «مفروشات وأثاث منزلي».

عنـــواننـــا: دمشق ـ عدرا الصناعية ـ القطاع الثالث ـ هندسية ـ معمل مكة للمفروشات ـ هاتف: 0998287142
حمص ـ السكن الجامعي نهاية شارع العشرين ـ هاتف: 0939889966 - 0996388880

نينار برس NINAR PRESS نضيء الحقيقة
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعـلام
رقـــم 420 تـــاريـــخ 2025/10/6

المشرف العام
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسل أورفه لي
خالد الوهب
فتون خربوطلي
خالد المحمد
خالد وليد معماري

مدير العلاقات العامة والتسويق
محمود العساف
«أبو خالد الخابوري»

الإخراج الفني:
نصر الشيخ علي

t.me/ninar_press
facebook.com/ninarpress
@ninarpress6281
x.com/ninarpress
www.ninarpress.net
ceo@ninarpress.net
+963 981 43 46 20
+90 543 430 55 31

الطباعة: مطبعة دار العلم ـ دمشق

العمليات الفنيـــة
Tel. +963 11 22 68 100
Mob. +963 9 33 678 100
BEST PRESS